2024
ورقة
سياسات
رقم47

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

البيئة الانتخابيَّة والعمل الحزبيُّ في العراق: التحديات والحلول

د. عبد العزيز عليوي العيساوي
أكاديمي متخصّص في الشؤون الانتخابية ودراسات الديمقراطية

www.psdiraq.org info@psdiraq.org 009647731551117

عن المركز

المنصة للتنمية المستدامة مركز مسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء بالرقم (1S2106012) وهي مساحة للتفكير والحوار والعمل باتجاه التغيير الايجابي

الرؤية

نسعى لايجاد منصة للحوار والسياسات بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق.

الرسالة

ردم الهوة بين الدولة والمجتمع بما يضمن تحقيق جوهر الديمقراطية المتمثل باشراك الموطنين في عملية صنع القرار, عبر التدريب, الرصد, التحليل, البحث, التوعية, والمناصرة.

الاهداف الاستراتيجية

- اعداد نخب شبابية تنهض بمسؤولياتها المجتمعية من خلال دراسة المشاكل واقتراح بدائل سياساتية والدفع باتجاه تحقيقها.
- توظيف المخرجات المعرفية وتشجيع الشباب على العمل باتجاه تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- عرض الاحصائيات والقضايا التي تشغل الاروقة السياسية والاوساط المجتمعية لعكس فهم اعمق للواقع العراقي.
- خلق شبكة من المواطنين الفاعلين, المطلعين, والملتزمين بمشروع بناء الدولة العراقية

الملخص التنفيذي

تعدُّ البيئة الانتخابية أحد أهم مؤشِّرات قياس نجاح التجارب الديمقراطية للدول، ولا سيَّما الناشئة التي دخلت ميدان الديمقراطية حديثًا، ومن خلالها تتم ممارسة جميع الحقوق التي ضمنتها الدساتير ضمن سياق الانتخابات التي تنظم مسار البيئة السياسية الديمقراطية، وهي تشمل إجراءات ما قبل الانتخاب، وفي أثناء العملية الانتخابية، ومرحلة ما بعد الانتخابات، أي إنَّها مرتبطةٌ بالعمل الحزبي الذي يعتمد على تنافس الأحزاب في الانتخابات بالاستناد إلى الأجواء المناسبة التي توفِّرها البيئة الانتخابية التي ينبغي أن تراعي العدالة بين المتنافسين.

جاءت هذه الورقة لاستعراض العلاقة بين البيئة الانتخابية والعمل الحزبي في العراق خلال العقدين الماضيين، من طريق عرض واقع هذه العلاقة، وتوضيح أهمِّ المظاهر التي يمكن من خلالها التعرُّف على طبيعة البيئة الانتخابية في العراق، ثمَّ التحديات التي واجهت التجارب الانتخابية في العراق، ونتجت منها خلافاتٌ سياسيةٌ عميقةٌ بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وصولًا إلى محاولة التوصُّل إلى رؤيةٍ مستقبليةٍ تضمَّنت مناقشة قانون الانتخابات والبيئة السياسية الداعمة للانتخابات والمشاركة الانتخابية.

وتوصَّلت الورقة إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تؤدِّي إلى استقرار البيئة الانتخابية، من بينها العمل على استقرار قانون الانتخابات من طريق الاتفاق على آليةٍ محدَّدةٍ للنظام الانتخابي تتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، وتوفير بيئة سياسية داعمة للعملية الانتخابية، فضلًا عن تأكيد ضرورة الوصول إلى الفئات التي قاطعت الانتخابات وإقناعها بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية.

أوَّلًا: البيئة الانتخابية والعمل الحزبي

تشمل البيئة السياسية مختلف جوانب العملية السياسية في بلد محدَّد ضمن حقبةٍ زمنيةٍ معروفة، وتكون معنيَّةً بجميع الفاعلين المؤثِّرين في المشهد السياسي، سواء كانوا في المؤسسات الرسمية أم خارجها، فضلا عن المعارضين. وفي كثيرٍ من الأحيان تُستخدمُ تسمية البيئة السياسية من أجل وصف طبيعة العلاقة بين اللاعبين السياسيين، ونتيجة لذلك فإنَّ البيئة السياسية تختلف باختلاف ظروف الدول؛ إذ يمكن الحديث عن بيئةٍ مستقرَّةٍ أحيانًا وغير مستقرَّة أحيانًا أخرى، أو بيئة تنافسية في بعض الأوقات، لكنَّها يمكن أن تكون غير تنافسية مغلقة على أطرافٍ محدَّدةٍ في أوقات أخرى(1). وانطلاقًا من هذا الفهم تُمثِّلُ البيئة الانتخابية الجزء المعني بالتنافسية في البيئة السياسية، أي كل ما يتوافر من أجواء في دولة محدَّدة؛ من أجل إنجاح العملية الانتخابية، بدءًا من الحملات الانتخابية مرورًا بيوم الاقتراع وصولًا إلى إعلان نتائج الانتخابات والمصادقة عليها، وتكون جودة البيئة الانتخابية مرتبطةً بإجراءات العملية الانتخابية التي ستدفع للاعتقاد أنَّ البيئة كانت مناسبةً لتحقيق العدالة الانتخابية في حال كانت إجراءاتها شفَّافةً، والعكس صحيح، أي إنَّها تمثِّل أحد أهم أسباب ديمومة النظام الديمقراطي.

إنَّ ولادة السلطة الديمقراطية من خلال التداول الديمقراطي تتطلَّب التفكير الجدي في آليَّات استمرارها ضمن بيئةٍ انتخابيةٍ سليمةٍ، ولا يكفي الحديث فقط عن كيفية ولادة هذه السلطة واكتساب مشروعيَّتها، بل لا بدَّ من فهم الديمقراطية بمعنييها الحقيقيين: المعنى الأفقي المستند إلى العلاقة بين أفراد المجتمع، والمعنى العمودي الذي ينظِّم العلاقة بين المجتمع والسلطة بالاستناد إلى الفعل التواصلي الذي ينمّي الدينامية الديمقراطية التي تحمل معايير تطبق في مؤسَّسات محسوسة، تنطبق على حالات محدّدة، من قبل أشخاص محدَّدين(2). لكنَّ الحفاظ على السلطة الديمقراطية يتطلَّب وجود بيئة انتخابية قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي حتى في ظلّ وجود أحزابٍ حاكمةٍ وأخرى معارضة من خلال الضمانات التي توفِّرها هذه البيئة، التي تتيح استخدام الشعارات الانتخابية كأحد الآليَّات السلمية لممارسة الديمقراطية؛ إذ أصبحت الشعارات أحد أهم أساليب الوصول إلى السلطة، فضلًا عن أنَّها تُستخدم أحيانًا من الأحزاب المعارضة للتعبير عن رفضها لمنهج قوى السلطة، ونتيجة لذلك فإنَّ البيئة الانتخابية توفِّر الأجواء السليمة للانتخاب، فضلًا عن أنَّها تمثِّل مفتاحًا للتكيُّف مع ما تفرزه الانتخابات من نتائج، بالإضافة إلى الضمانات التي تقدّمها لانتقاد أحزاب السلطة في حال أخفقت في إدارة المسؤولية(3).

ويعدُّ النظام الانتخابي في أية دولة أحد أهم الركائز التي يمكن من خلالها قياس توفر البيئة الانتخابية المناسبة من عدمه؛ كونه الآليَّة التي يمكن من خلالها تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في السلطة التشريعية.

وتمثِّل عملية النظام الانتخابي أهمَّ القضايا التي تشغل النظم الديمقراطية لما يترتَّب عليه من آثار كبيرة على مستقبل الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، فضلًا عن أنَّ مسألة اختيار النظام الانتخابي سياسية أكثر من كونها قانونية أو مجتمعية، وغالبًا ما تؤدّي المصالح السياسية للأحزاب دورًا بارزًا في تحديد بوصلة النظام الانتخابي الذي يسهم أحيانًا في تقليل حدَّة الصراعات السياسية بين الأحزاب من طريق إقناعهم بالاحتكام إلى نتائج الانتخابات().

مِمَّا تقدَّم يتَّضح أنَّ البيئة الانتخابية تؤثِّر في تطوُّر العمل الحزبي إيجابًا في حال توفر البيئة الانتخابية العادلة، أو سلبًا إذا كان هنالك خلل في بيئة الانتخاب، وهنا تكمن أهمية البيئة الانتخابية التي تمثِّل أهم عوامل الاستقرار السياسي إذا اقتنعت بها جميع أو أغلب الأحزاب المشاركة في العمل السياسي، والعكس صحيح، أي إنَّها يمكن أن تحدث قدرًا من التوتر إذا شعرت بعض الأحزاب أنَّ مصالحها قد تتضرَّر في حال حظيت أحزابٌ أخرى منافسة على فرصٍ أكبر للفوز في الانتخابات.

ثانيًا: مظاهر البيئة الانتخابية في العراق

أثَّرت البيئة الانتخابية في سلوك الناخبين والمرشَّحين العراقيين على مرِّ التجارب الانتخابية السابقة التي شهدت تقلُّبات وتحوُّلات في البيئة الانتخابية كانت لها آثار واضحة في العملية السياسية عمومًا والعمل الحزبي على وجه التحديد، يتطلَّب فهم ذلك الوقوف على أهمّ مظاهر البيئة الانتخابية في العراق منذ عام 2005، حيث أوَّل انتخابات ديمقراطية شهدها العراق بعد التحوُّل الديمقراطي عام 2003.

1- النظام الانتخابي

لا يمكن الحديث عن البيئة الانتخابية في أيَّة دولة دون التطرُّق إلى تفاصيل نظامها الانتخابي، فضلًا عن أنَّ النظام الانتخابي لا يمكن أن يعمل دون توفر المقومات الأخرى للبيئة الانتخابية، أي إنَّ هنالك تلازمًا واضحًا بين البيئة الانتخابية والنظام الانتخابي، وهذا ما كان واضحًا في التجرِبة العراقية التي مثل فيها النظام الانتخابي المقياس الأهم الذي يمكن من طريقه فهم استقرار البيئة الانتخابية من عدمه، وربَّما تفسر كثرة التغييرات والتعديلات التي طالت قانون الانتخابات قبل كلّ تجربة الانتخابية وجود بعض الاعتراضات والانتقادات التي يؤشِّر وجودها خللًا في البيئة الانتخابية لا بدَّ من العمل على إصلاحه.

ويوضِّح الجدول الآتي العلاقة بين النظام الانتخابي والبيئة الانتخابية على مرِّ التجارب الانتخابية التي شهدها العراق منذ عام 2005.

جدول رقم (1): العلاقة بين النظام الانتخابي والبيئة الانتخابية

التجربة الانتخابية	النظام الانتخابي	البيئة الانتخابية	معيار التصنيف
الجمعية الوطنية 2005	التمثيل النسبي بالدائرة الواحدة	بيئة غير واضحة	البيئة لم تكن واضحة كونها التجربة الانتخابية الأولى بعد التحول الديمقراطي
مجلس النواب 2005	التمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات	بيئة أكثر استقرارا	أصبحت البيئة أكثر استقرارا بعد عدول بعض القوى عن المقاطعة وتشكيل أوَّل مجلس نواب منتخب بعد عام 2003
مجلس النواب 2010	التمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات	بيئة تنافس حاد	التنافس الحادُّ ظهر على خلفية الجدل الواسع حول المادة 76 من الدستور حتى جاء تفسير المحكمة الاتحادية لحسم هذا الجدل
مجلس النواب 2014	التمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات	بيئة تنافسية أقل حدة	بدت البيئة التنافسية أقلّ حدَّة بعد القبول لتفسير المحكمة الاتحادية حول الكتلة الأكبر
مجلس النواب 2018	التمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات	بيئة مستقرّة نسبيًا	البيئة الانتخابية كانت مستقرّة نسبيًا ولم تكن هناك اعتراضات كبيرة على النتائج
مجلس النواب 2021	الصوت الواحد غير المتحول / الدوائر المتعدّدة	بيئة ذات مخرجات جديدة (جدلية)	التباين في نتائج الانتخابات ولَّد جدلًا بين متمسّك بقانون الانتخابات بالدوائر المتعدّدة وبين قوى أخرى مهمّة رافضة لاعتقادها أنَّ هذا القانون لم ينصفها
ما بعد انتخابات 2021	العودة للتمثيل النسبي بالدوائر على مستوى المحافظات	بيئة انتخابية تنافسية أكثر استقرارًا	بعد الوصول إلى قناعة لدى أغلب القوى السياسية المؤثِّرة بضرورة وجود قانون انتخابات يحقّق الاستقرار النسبي وهو ما جرى تطبيقه في انتخابات مجالس المحافظات 2023

المصدر: من إعداد الباحث

2- هيئة مشرفة على الانتخابات

تعدُّ التجرِبة الانتخابية في العراق من التجارب التي راعت المعايير الدولية للانتخاب النزيه، ومن بينها وجود هيئة محايدة تشرف على الانتخابات؛ إذ يمثِّل وجود المفوضية العليا المستقلَّة للانتخابات ضامنًا لسير العملية الانتخابية بالاتجاه الصحيح، ولا سيَّما بعد أن أصبح مجلس المفوضين يتكوَّن من قضاة أثبتوا حرصهم على إنجاح عمليتين انتخابيتين في 2021 و2023 من خلال المساهمة في توفير البيئة الانتخابية الملائمة.

3- العمل الحزبي

لا يمكن لأية تجرِبة انتخابية في العالم أن تنجح ما لم تكن هنالك بيئة سياسية وحزبية داعمة لها ولمخرجاتها أيًّا كانت. وعلى الرغم من التنافس الذي يصل إلى مستوى متقدِّمة أحيانًا بين الأحزاب العراقية، لكنَّ هذه الأحزاب تكاد تجمع على دعم العملية الانتخابية وما ينتج منها، ويمكن القول إنَّ التداول السلمي للسلطة بالعراق بعد كلّ انتخابات خير دليل على وجود بيئة سياسية داعمة للانتخابات الناتجة من العمل الحزبي التنافسي.

4- المشاركة الانتخابية

مثَّلت المشاركة في الانتخابات أحد أهم مظاهر العملية الانتخابية في العراق؛ لأنَّها تعدُّ المقياس الذي يمكن من طريقه معرفة مدى إسهام الناخبين في إيصال مرشحيهم إلى السلطة التشريعية ثمَّ المواقع التنفيذية، ومن ثَمَّ التوصُّل إلى فهم علاقة المشاركة بالبيئة الانتخابية سواء كانت نسبة المشاركة مرتفعة أم منخفضة.

5- تشريعات وأنظمة معزّزة للبيئة الانتخابية

لا يمكن عدُّ قانون الانتخابات وحده المعني بتحديد توجُّهات البيئة الانتخابية في العراق، بل توجد تشريعات أخرى مهمَّة مرتبطة بالعملية الانتخابية مثل قانون الأحزاب وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلًا عن الأنظمة والتعليمات التي تصدر من مفوضية الانتخابات لتسهيل إجراء العمليَّات الانتخابية.

6- الرقابة على الانتخابات

إنَّ أبرز ما يميّز العمليَّات الانتخابية المتكررة في العراق هو وجود رقابة محلية واسعة أسهمت بشكلٍ أو بآخر في الحدِّ من الاعتراضات التي كنَّا نشهدها على النتائج، فضلًا عن أنَّ وجود الرقابة الدولية أدَّى دورًا مهمًّا في إبراز الجهود العراقية المبذولة؛ من أجل الوصول إلى بيئةٍ انتخابيةٍ مستقرَّةٍ.

ثالثًا: تحديات البيئة الانتخابية في العراق

تُعرفُ البيئة بأنَّها الوسط أو المكان الذي يحيط بالإنسان، الذي يتأثَّر بالظروف ليكون مستقرًا أحيانًا، وغير مستقرٍّ في أحيان أخرى. وحين يتعلَّق الأمر بالانتخابات فإنَّ البيئة الانتخابية تمثِّل كلَّ ما يحيط بالعملية الانتخابية من ظروفٍ تجعل العملية الانتخابية مستقرَّةً أحيانًا وغير مستقرَّة أحيانًا أخرى.

وما دمنا قد حاولنا فهم العملية الانتخابية من خلال بيئتها فإنَّنا سنستعير بعض تسميات المشكلات البيئية مثل الاحتباس الحراري وشح المياه وما شابه لعرض تحديات البيئة المناخية، لكن من وجهة نظر أخرى تضفي طابعًا سياسيًّا على هذه التسميات. ومن ثَمَّ فإنَّ أبرز تحديات البيئة الانتخابية في العراق تتمثَّل بالآتي:

1- الاحتباس السياسي

لم يعد تداول مصطلح الاحتباس حكرًا على القضايا البيئية، ففي السياسة وفي التجربة العراقية تحديدًا أدَّى احتباس الخلافات وعدم حلِّها دورًا في تحوُّلها بمرور الوقت إلى أزمات انعكست على البيئة الانتخابية. وأدَّى ذلك إلى تكرار حدوث الخلافات التي تراوحت بين التنافس الذي تحوَّل أحيانًا إلى نزاع ثُمَّ إلى صراعٍ سياسيٍّ، وتكرَّر هذا التنافس في التجارب الانتخابية من خلال حوادث متعدِّدة يمكن ذكر بعضها في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): أمثلة على الاحتباس السياسي

التجربة الانتخابية	التحدي
انتخابات 2005	مقاطعة بعض القوى السياسية
انتخابات 2010	جدل الكتلة الأكبر
انتخابات 2014	النقاشات المطوَّلة حول رئاسة الحكومة
انتخابات 2018	عدم الاستقرار الذي استمرَّ حتى انتخابات 2021
انتخابات 2021	انسداد سياسي

المصدر: من إعداد الباحث

2- شح المشاركة

دفع التغيُّر المناخي الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة إلى استخدام تسمية "شح المياه" كإحدى التحديات التي تواجه البيئة في العالم، التي تشير إلى قلّة المياه وتراجعها عن مستوياتها السابقة. ومن خلال متابعة نسب المشاركة منذ عام 2005 حتى آخر عملية انتخابية لاحظنا وجود تراجعٍ واضحٍ في مستوى المشاركة، ما يشير إلى وجود شحٍّ في المشاركة الانتخابية، الأمر الذي يمثِّل خللًا واضحًا في البيئة الانتخابية التي لا يمكن أن تكتمل ما لم تكن هناك قناعة بالعملية الانتخابية، والقناعة لا يمكن أن تتَّضح إلَّا من طريق المشاركة؛ لأنَّ المقاطعين يصنفون بشكل أو بآخر على أنَّهم غير مقتنعين بالبيئة الانتخابية الحالية.

جدول رقم (3): نسبة المشاركة في التجارب الانتخابية العراقية

الانتخابات	قانون الانتخاب	نسبة المشاركة
انتخابات 30/1/2005	التمثيل النسبي / الباقي الأقوى	58%
انتخابات 15/12/ 2005	التمثيل النسبي / الباقي الأقوى	76%
انتخابات 2010	التمثيل النسبي / الباقي الأقوى والقاسم الانتخابي	62%
انتخابات 2014	التمثيل النسبي / سانت ليغو	61%
انتخابات 2018	التمثيل النسبي / سانت ليغو	44%
انتخابات 2021	الصوت الواحد غير المتحول	43%

المصدر: د. عبد العزيز عليوي العيساوي، دور الأنظمة الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المنصّة، العدد الثاني

3- صافي الخلافات الحزبية الصفري

تفاقمت أزمة الاحترار في العالم بعد الإخفاق في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، وكذلك الحال مع البيئة الانتخابية في العراق التي تأثَّرت بشكلٍ كبيرٍ؛ بسبب عدم القدرة على تحقيق صافي الخلافات الحزبية الصفري؛ إذ لا يمكن للعملية الانتخابية أن تستقرَّ ما لم تتم إزالة الخلافات الحزبية أو الحد منها، لكنَّ ذلك لم يحدث، بل إنَّ العكس هو الذي حدث ولا تزال الصراعات الحزبية تتحكَّم بالمشهد السياسي العراقي، مِمَّا شكَّل تحديًا واضحًا لبيئة العمل السياسي والانتخابي.

4- تقلُّبات قانون الانتخابات

كما هو الحال مع الجوِّ الذي يتقلَّب بين فصل وآخر، وأحيانًا بين يوم وآخر، أو بين ساعة وأخرى؛ فإنَّ قانون الانتخابات في العراق يكاد يكون من أكثر القوانين تقلُّبًا على مستوى العالم، حتى إنَّنا بدأنا نشهد تشريعًا أو تعديلًا لقانون الانتخابات قبل كلّ تجربة انتخابية، ومن ثَمَّ فإنَّ ذلك يؤدِّي إلى وجود بيئةٍ انتخابيةٍ غير مستقرَّة؛ بسبب عدم استقرار القانون الانتخابي الذي يتجدَّد الحديث اليوم عن محاولات أخرى لتغييره والعودة إلى نمط الدوائر المتعدِّدة الذي طبّق في انتخابات 2021 مع بعض الاضافات.

5- التفاهمات السياسية

يعدُّ الحراك السياسي المرافق لأية انتخابات طبيعيًّا، ولا سيَّما إذا رافقته تفاهمات تفضي إلى استقرار البيئة الانتخابية؛ لأنَّ الديمقراطية أتاحت للأحزاب حرية العمل السياسي؛ كون المغزى الرئيس لتشكيل الأحزاب هو الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع، لكنَّ ذلك لا يعني عدم وجود تدخُّلات سياسية تظهر بين الحين والآخر، ولا سيَّما في أوقات ما بعد الانتخابات تعارضت أحيانًا مع مخرجات الانتخابات. إنَّ هذا التحدِّي وإن كان موجودًا فإنَّه لم يوقف سير عجلة العملية الانتخابية؛ إذ تبع العمليات الانتخابية تشكيل حكومات تمتَّعت بقدرٍ مقبولٍ من الاستقرار.

رابعا: البيئة الانتخابية والعمل الحزبي (رؤية مستقبلية)

أثبتت التجارب أنَّ القوانين والأنظمة والقواعد والإجراءات وكل القضايا الأخرى المرتبطة بالبيئة الانتخابية تؤثِّر في العمل الحزبي الذي يكون أداؤه أفضل كلَّما كانت البيئة الانتخابية مستقرَّة، أي إنَّ توفير الأجواء الانتخابية الآمنة من حيث الاستقرار سيؤدِّي إلى ضبط إيقاع العمل الحزبي سواء كان بخصوص الترشيح أو توجيه القواعد الشعبية أو تنظيم علاقة الأحزاب في ما بينها.

وبخصوص التجربة العراقية فإنَّ العلاقة بين البيئة الانتخابية والأحزاب وطيدة، وهذا ما حتَّمته التجربة الديمقراطية الناشئة، فالأحزاب تكون متأثِّرةً بطبيعة قانون الانتخابات، مثلًا الذي يؤدِّي إلى التكتُّل الحزبي ضمن تحالفات كبيرة مثلا في حال كان تمثيلًا نسبيًّا بآلية سانت ليغو المعدلة، في حين أنَّ الأحزاب لن تجد نفسها مجبرةً على الانضواء ضمن تحالف واسع في حال اعتمدت الدوائر الصغيرة المتعدِّدة في قانون الانتخابات.

إنَّ البحث عن بدائل يمكن أن تخرج البيئة الانتخابية من حالة عدم الاستقرار بات أمرًا ضروريًّا لإنضاج التجربة العراقية، وهو ما حاولت الورقة التوصُّل إليه من طريق الآتي:

1-استقرار قانون الانتخابات

إنَّ إصلاح البيئة الانتخابية في العراق يتطلَّب استقرار قانون الانتخابات من طريق اعتماد آليَّات ثابتة للانتخاب يجري تغييرها أو تعديلها عند وجود ضرورة قصوى وليس قبل كلّ انتخابات كما جرت عليه العادة في العراق. ومن ثَمَّ فإنَّ هذا الاستقرار سيفضي إلى علاقةٍ إيجابيةٍ بين البيئة الانتخابية والعمل الحزبي؛ لأنَّ برامج وتوجُّهات الأحزاب ستعتمد على طبيعة النظام الانتخابي، أي إنَّها تكون على المستوى الوطني في حال كان العراق بأجمعه دائرة انتخابية واحدة، وتكون على مستوى جغرافي أقل عند اعتماد كل محافظة دائرة انتخابية، وتضيق دائرة الاهتمامات الحزبية لتصبح على مستوى الأقضية والنواحي في حال تم الذهاب إلى الدوائر المتعدِّدة.

2-البيئة السياسية الداعمة

لا يمكن لقانون الانتخابات مهما كان جيدًا أن يحقِّق نتائجَ إيجابيةً ما لم تكن هناك قناعة به من قبل القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، وبالنتيجة فإنَّ تهيئة المزاج الحزبي لمرحلة ما بعد الانتخابات تعدُّ من أهمّ عوامل الاستقرار في البيئة العملية الانتخابية، ويمكن لذلك أن يحقِّق مخرجات مهمَّة من بينها استقرارٌ سياسيٌّ يمكن أن يسرّع في حوارات تشكيل الحكومة، ويُنتجُ برلمانًا قادرًا على التشريع والرقابة، فضلًا عن تجنُّب تكرار حالة الانسداد السياسي بعد الانتخابات.

3- تعزيز المشاركة الانتخابية

إنَّ وجود استقرارٍ في قانون الانتخابات، وتوفر بيئة سياسية داعمة للعملية الانتخابية ومخرجاتها؛ يتوقَّفان على قضية ثالثة في غاية الأهمية وهي المشاركة الانتخابية التي تعدُّ شرطًا أساسيًّا لإنجاح أية انتخابات، ففي أغلب الأحيان يدقُّ تراجع نسبة المشاركة ناقوسَ خطر يشير إلى عدم رضا أو خلل آخر في البيئة الانتخابية، ومن ثَمَّ فإنَّ العمل على رفع نسبة المشاركة في الانتخابات سيوسِّع دائرة العمل الحزبي ويحول دون اقتصار المشهد السياسي على قوى محدّدة، فضلًا عن أنَّه سيمثِّل معزِّزًا لاستقرار البيئة الانتخابية التي لا يمكن أن تعمل دون وجود الأحزاب والناخبين والمرشَّحين.

خاتمة

ختامًا، يمكن القول إنَّ العلاقة بين البيئة الانتخابية والعمل الحزبي في العراق وطيدة، ولا يمكن لأحدهما العمل بمعزل عن المتغيّر الآخر، مِمَّا يعني أنَّ استقرار ظروف العملية الانتخابية سينتج مزيدًا من الاستقرار في النظام الحزبي، فضلًا عن أنَّ تسليم الأحزاب بالانتخابات ونتائجها سيسهم في توفير بيئةٍ انتخابيةٍ مستقرَّةٍ، وبالنتيجة ترسيخ التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق.

وهنا لا بدَّ من الأخذ بالحسبان أنَّ كلًّا من البيئة الانتخابية والعمل الحزبي لا يمكن أن يكونا مُجدِيَيْن ما لم يتوافر قانون انتخابات يناسب أوضاع العراق، وهو ما لم يتوافر خلال الفترة الماضية، مِمَّا تسبَّب في حالة عدم استقرار للبيئة الانتخابية، لكنَّ ذلك لا يعني عدم وجود إيجابيَّات في قوانين الانتخاب كان سببًا في تحقيق استقرارٍ نسبيٍّ في بعض الأحيان.

وأدَّى التغيير المتكرّر لقوانين الانتخاب دورًا رئيسًا في تباين نتائج القوى السياسية التي وصل التنافس بينها أحيانًا إلى حدِّ الاعتراض على النتائج، مِمَّا تسبَّب في تأخير مُددِ تشكيل الحكومات، والذي أثَّر بدوره في نسبة الإنجاز في الحكومات السابقة.

والمقلقُ في التجارب الانتخابية المتكرِّرة هو وجود تراجع في مستوى المشاركة الانتخابية بين انتخابات 2005 وانتخابات 2021، مِمَّا يشير إلى أهمية البحث عن الأسباب التي أدَّت إلى هذا التراجع والتي يرتبط بعضها بطبيعة قوانين الانتخاب وفهمها وآليَّات التعاطي معها.

ما تقدَّم يدفع للبحث عن حلول يمكن أن تسهم في توفير البيئة الانتخابية المناسبة التي يمكن من طريقها إقناع الناخبين بالمشاركة في التصويت، وكذلك دفع الأحزاب إلى القبول بالنتائج أيًّا كانت؛ لأنَّ جوهر الانتخابات يقوم على أساس وجود فائزين وخاسرين، ومن ثَمَّ الوصول إلى تشكيل برلمانات وحكومات مستقرَّة.

إنَّ الحلول التي يمكن أن تُطرح متعدِّدة، لكنَّ جميع ما يمكن أن يطرح لن يتحقَّق على أرض الواقع ما لم يكن هناك قانون انتخابات يناسب أوضاع العراق الحالية، بالاستفادة من إيجابيَّات التجارب السابقة وتلافي سلبيَّاتها، ومن هذا المنطلق فإنَّ الورقة ستركِّز على ما يمكن تطويره واقعًا لتعزيز العلاقة الإيجابية بين البيئة الانتخابية والعمل الحزبي من طريق إصلاح قانون الانتخابات الذي ظهرت خلال الأسابيع الماضية دعوات لتعديله، ومن ثَمَّ فإنَّ التوصية تكون كالآتي:

طرح مقترح إصلاح قانون الانتخابات من خلال مؤتمر موسَّع، أو جلسات متعدِّدة تشارك فيها الأطراف المعنيَّة فضلًا عن الجمهور، على أن تتم الاستعانة بمسارات مهمَّة للإصلاح، وهي:

1. مقابلات مع شخصيَّات تشريعية وتنفيذية لفهم نظرتهم لقانون الانتخابات الأنسب؛ لأنَّ قبول الأطراف التشريعية بما يمكن أن يُطرح مهمٌّ لتمريره في مجلس النواب.
2. استبانة واسعة تشمل جميع المحافظات العراقية لمعرفة توجُّهاتهم نحو قانون الانتخابات.
3. التواصل مع المفوضية العليا المستقلَّة للانتخابات؛ للتعرُّف على الآليَّات الأنسب التي يمكن تطبيقها على الأرض.
4. إدخال خبراء ومتخصِّصين على خطّ إصلاح قانون الانتخابات، ولا سيَّما بخصوص دراسة التجارب السابقة للإفادةِ من إيجابيَّاتها وتلافي سلبيَّاتها، وكذلك الإفادة من تجارب الدول التي تتشابه ظروفها مع أوضاع العراق.
5. إنَّ تحقيق النقاط الأربع في أعلاه يمكن أن يؤدِّي إلى التوصُّل لصيغةٍ واقعيةٍ لقانون الانتخابات يمكن أن تسهم في استقرار البيئة الانتخابات بالتزامن من الاستعدادات لانتخابات 2025.

المصادر

1. المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط1، 2014، ص22.
2. ايف سينتومير، الديمقراطية المستحيلة السياسة والحداثة عند فيبر وهابرماس، ترجمة جورج كتوره، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2023، ص508.
3. سامح الشريف، الشعارات السياسية دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص41.
4. اندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظام الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص4.
5. د. عبد العزيز العيساوي، دور الأنظمة الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المنصة، العدد الثاني

مركز المنصة للتنمية المستدامة
Platform Center for Sustainable Development

Your journey in policy work starts with us

Contact

Platform Center for Sustainable Development
929, 25, 10 Karada, Baghdad, Iraq
+9647731551117

www.psdiraq.org
info@psdiraq.org
@psdiraq